اسم المصدر : المجلة

التاريخ: 2008-10-05 رقم العدد: 1495 رقم الصفحة: 32 مسلسل: 31 رقم القصاصة: 2

رؤى استراتيجية

«تركيا الجديدة»..

انبعاث جديد في علاقاتها العربية يسهم في بناء منظومة أمن إقليمية مشتركة

موسكو: ميثم الجنابي

■ التاريخ ليس معادلة بسيطة تتكون من أطراف يمكن قسمتها بسهولة، لكننا نعثر فيه أيضا على مؤشر يقترب من الجبر البسيط. مع أن تاريخ الأمم الكبرى هو جبر معقد، بسبب كمية ونوعية الانكسارات الصغيرة والكبيرة المتكررة في مجرى محاولاته بلوغ «الحل الصحيح»، مع ما يرافقه من شعور طاغ بالسعادة والاطمئنان.

وهي الحالة التي تشير إليها بصورة غير مباشرة هذه الكمية من الأسماء والصفات التي تلقفها الوعي السياسي التركي في أسماء أحزابه السياسية مثل حزب «السعادة» و«الفضيلة» و«الرفاه» وما شابه ذلك. ففيها نعثر على طبيعة التحول العميق في بنية الفكر السياسي الباطنية وتاريخ الوعي القومي بعد أن أنجزت الأتاتوركية بمبادئها الستة (الجمهورية، الشعبية، القومية والدنيوية (العلمانية)، الثورية وتدخل الدولة) مشروعها القومي والاجتماعي والجيوسياسي التركي على أنقاض الخلافة العثمانية.

فقد كانت العثمانية بمعايير الزمن معادلة تتكون من طرفي الصعود الهائل والهبوط المريع، عمر كل منهما ثلاثة قرون. فقد ظهرت بصورتها العالمية الأولى بعد أن تحولت اسطنبول إلى عاصمة لها عام 1299، وانتهت بظهور أنقرة بديلا لها عام 1922. فقد كانت القرون الثلاثة الأولى مرحلة الصعود الكبير للإمبراطورية، بينما كانت القرون الثلاثة التالية مرحلة الأزمات والهزائم والأمراض التي انتهت بتحول الإمبراطورية إلى "رجل مريض".

وبعد حل الخلافة بصورة رسمية عام 1924، فإن العثمانية تكون قد قطعت الشوط الطبيعي لصعود الإمبراطورية واضمحلالها. وهي العملية التي أرجعت الأتراك إلى حدود تمركزهم التاريخي الجديدة بوصفهم المكون العرقي (القومي) لتركيا بحدودها الحالية. وهي حدودها صنعتها بالقدر ذاته الإرادة القومية التي جسدها مصطفى كمال أتاتورك، بعد أن تعرضت الإمبراطورية العثمانية إلى مصير الهلاك والزوال. وليس مصادفة أن يتخذ أتاتورك ولا يزال صورة "المخلص" و"المنقذ".

لكنه تخلص كان محكوما بفكرة الدولة القومية الحديثة ونزوعها الدنيوي (العلماني)، بوصفه رد الفعل الواعي على هزيمة الجمود العثماني الذي أدى أيضا إلى تآكل الأتراك وإمكانية سقوطهم أمام العجلات القاسية للاحتلال الأوروبي والعبودية الجديدة التي أسهموا أيضا في إرساء مقوماتها لقرون عديدة. وحالما أخذت تتبين كل مآسي هذه الحالة بعد استقطاع "أملاك" الرجل المريض" ووقوفهم أمام حالة الخضوع المهينة لأولئك "الأعداء" الذي بقوا لقرون عديدة يرتجفون أمام صولة وجولة الإمبراطورية، فإن الصدمة الخارجية لم تكن أقل عنفا من الرجفة الداخلية. ومن تلاقيهما ولدت الأتاتوركية بعد أن مرت بمخاض تيار "الاتحاد والترقي" الذي نشأ عام 1889. الأمر الذي جعل من الفكرة القومية الجديدة تمثلا ونفيا لتقاليدها الطورانية العادية.

وعي الذات وصراع الهوية والتاريخ.

تنفي التقاليد الطورانية التقليدية لم يعن زوالها. فالوعي السياسي للنخب، وبالأخص زمن الأزمات الحادة والانعطافات المؤثرة في مصائر الأمم، عادة ما يختبئ وراء مظاهر الماضي، أو يجافيها بطريقة أقرب إلى الاستفزاز. وكلاهما في الواقع من أصل وجذر واحد. بمعنى أنهما يكملان أحدهما الآخر بسبب قوة الصدمة وانعدام القدوة القادرة على توجيه بوصلة النفس بين تلاطم أمواج الماضي التليد والحاضر المقيت. من هنا احتواء الأتاتوركية على «طورانية» ناشئة، وقومية محلية، ودنيوية متوجهة متشربة برؤيتها الخاصة لتقاليد الغرب الأوروبي، أي صوب القوة التي كانت أحد مصادر التهديد والتخريب الخارجية للدولة التركية (العثمانية). وهو تناقض حكم وما زال يحكم وعي الذات التركي. لكنه كان يسير آنذاك تحت ضغط الهزيمة التاريخية للعثمانية، بمعنى إدراكه لمخاطر الدفاع عنها أو استرجاعها.

لقد أدى ذلك إلى ما يمكن دعوته برجوع تركيا إلى حدودها القومية (الاثنية)، ومن ثم إلى حدودها "الطبيعية" ولكن من خلال الإبقاء على صدى وملامح وقوس قزح الإمبراطورية العثمانية، وذلك من خلال تلافي تحجيم "تركيا المحتملة" ضمن حدود تركيا الداخلية الصغيرة. وأفلحت الأتاتوركية في بلورة سياسة عقلانية ومتجانسة بهذا الصدد من خلال العمل بمبدأ "سلام في الداخل، وسلام في الخارج". واستطاع الحزب الجمهوري (الأتاتوركي) أن يطبق هذا الشعار وسياسته في توحيد تركيا على أسس قومية ودنيوية بصورة متجانسة حتى خمسينيات القرن العشرين (1950-1923). وهي الفترة التي استطاعت ترسيخ أسس النظام السياسي والدولة القومية.

غرب وشرق - المعادلة القلقة.

لقد كانت الأتاتوركية تحتوي على عناصر ومبادئ واضحة المعالم فيما يتعلق ببناء الدولة والقومية والموقف من الغرب. وفيما لو جرى إجمالها بصورة مكثفة، فإنها لا تتعدى وحدة الدولة القومية والدنيوية (العلمانية). وهي الوحدة التي وقفت بصورة واعية من تقاليد الماضي العثمانية الإسلامية وطرح تقاليد الإمبراطورية من أجل بناء منظومة جديدة قادرة على مواجهة التحديات المميتة التي تعرض لها الشعب التركي والدولة التركية. وبالتالي لا علاقة لها بمختلف الصيغ الأيديولوجية الحديثة عما يسمى بتوليف العثمانية للتقاليد الإسلامية والهيلينية.

الأتاتوركية لم تكن نتاجا لرؤية متراكمة من وعي الذات التاريخي الثقافي، الأمر الذي طبع وما زال يطبع «الذهنية الاستراتيجية» للنخب السياسية

بشار الأسد وعبد الله غول وقرينتيهما.

اسم المصدر : المجلة

التاريخ: 2008-10-05 رقم العدد: 1495 رقم الصفحة: 32 مسلسل: 31 رقم القصاصة: 3

خادم الحرمين الشريفين أثناء زيارته لتركيا.

التركية بطابع القلق والتذبذب. بمعنى عدم ثبات العقيدة «الأبدية» لما أطلق عليه آتاتورك شعار «الدولة الأبدية»، أي تركيا الحديثة. من هنا اتسام تاريخ السياسة والدبلوماسية التركية منذ بداية نشوئها الحديث حتى الآن بقدر كبير من النفعية. وهذا بدوره لم يكن معزولا عن حالة القلق التي لازمت ولادتها الحديثة. وليس مصادفة أن يكون هاجس الأمن وما يزال الأكثر فاعلية في العقيدة العملية للرؤية الجيوسياسية التركية. الأمر الذي جعل من علاقتها بالغرب والشرق معادلة متأرجحة تعكس عدم استتباب رؤيتها الجيوسياسية البعيدة المدى. من هنا تحول حتى المواقع القوية للجغرافية التركية إلى نقاط ضعف محتملة.

فالموقع الاستراتيجي المهم ليس فضيلة بحد ذاته، بقدر ما انه يتوقف على تأسيس الرؤية الجيوسياسية البعيدة المدى. فوجود مضايق الدردنيل والبوسفور المهمة هي بالقدر نفسه مصادر قلق زمن الأزمات. وهو الشيء الذي تبين بجلاء قبل وبعد الأحداث الأخيرة للحرب الروسية الجورجية. وليست هذه الحالة القلقة معزولة عن عضوية تركيا في حلف الأطلسي، ونزوعها صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومساعيها الاستراتيجية صوب إحياء دورها وقوتها في «العالم التركي»، وعبره في العالم الإسلامي الذي جرى الانقطاع عنه لعقود طويلة.

الانقطاع عن الشرق بشكل عام والإسلامي بشكل خاص، والاندفاع صوب الغرب الأطلسي والأوربي هي العقدة المعقدة بالنسبة لتركيا وليس رابطة الوصل. ومن الممكن رؤية هذه العقدة في سلوكها «المتذبذب» بالأخص بعد انحلال الاتحاد السوفيتي، وظهور الدول «الإسلامية» «التركية» الجديدة، والغزو الأمريكي للعراق. فقد ظهرت في مجرى هذين العقدين ملامح التحول الكبير في بنية الوعي السياسي التركي واحتمالات البدائل الجديدة التي لم تتخل عن مرجعيات الأتاتوركية، لكنها تتخطاها من خلال بروز الظاهرة الإسلامية التركية الحديثة، بوصفها احتمال جيوسياسي وثقافي ايضا.

إن الظاهرة الإسلامية الجديدة تطرح في الواقع إمكانية البدائل النظرية والعملية بما يتعلق بالعقيدة المحتملة للجيوسياسية التركية القادمة. فالخيارات العامة ما زالت صوب الغرب. لكنها لم تعد غربية خالصة. والخيارات الإسلامية العامة تهدف إلى تأسيس مسارين متباينين لكنهما لا يتعارضان فيما بينهما لأنهما يستندان إلى إدراك أولوية المصالح القومية التركية. الأول وهو القائل بأولوية العالم الإسلامي والشرقي مع الاحتفاظ بعلاقات جيدة بالغرب. بينما يدعو الثاني إلى تأسيس حالة الوسط التركي بين الشرق (الإسلامي) والغرب من خلال مختلف الصيغ الأيديولوجية السياسية (العلمانية المتنورة والإسلام الدنيوي وفكرة الحداثة). واحتمال النجاح الاكبر للتيار الثاني من خلال تأسيس توليف بين القسمين المتصارعين فيه.

العقيدة الجيوسياسية المحتملة

كون الخيارات الجيوسياسية الاستراتيجية التركية لم تعد أحادية التوجه، كما كان الحال عليه في مجرى كل النصف الثاني من القرن العشرين، لا يعني انتفاء أو اندثار الاحتمال الاتاتوركي بوصفه أحد الخمائر الفاعلة في كافة التيارات السياسية التركية. الأمر الذي يشير إلى حالة الاحتمال والتنوع أكثر مما يشير إلى حالة الثبات في الرؤية الجيوسياسية التركية. وهذا بدوره ليس معزولا عن غياب عقيدة واضحة المعالم بهذا الصدد. كما أنه مربوط بواقع التنافر والاختلاف والتعارض والتضاد المميز للمصالح الجيوسياسية للدول والمناطق المحيطة بالمصالح الإقليمية التركية، والمقصود بذلك كل من العالم الأوروبي، وإسرائيل، ودول "العالم التركي" (آسيا الوسطى) وروسيا، والقوقاز، وايران، والعالم العربي، وهي السلسلة التي تعكس في حلقاتها مسار الرؤية الجيوسياسية التركية على امتداد القرن العشرين وبداية الحادي والعشرين.

تاريخ المساعي الحثيثة للاندماج في العالم الأوربي ما زالت في طي الاحتمال، بينما تواجهها فرنسا وألمانيا والنمسا بالرفض. وقد لا يكون مشروع المتوسطية الفرنسي معزولا عن ذلك، ولاسيما وأنه حتى يتجاهل إدخال تركيا فيه. وبالمقابل نلمح ازدياد تمايز الرؤية التركية فيما يتعلق بإدراك مصالحها القومية الخاصة. فهي لم تعد تقبل كل شيء. كما أن انتهاء «الحرب الباردة» قد أعطى لها دفعة دافئة صوب «العالم التركي» (آسيا الوسطى) والقوقاز ودخولها المنافس في ميدان العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية، إذ شعرت هنا للمرة الأولى على امتداد قرن من الزمن أهميتها العالمية والإقليمية. فقد أعطت الفرصة الجديدة لتركيا أهمية إقليمية بات تفوق أهميتها مقارنة بالتوجه صوب الغرب الأوروبي. كما سعت تركيا لاستغلال هذه الفرصة بقوة واندفاع شديدين من خلال لعب ورقتها الجديدة في المنطقة من خلال ملء الفراغ الروسي. من هنا توجهها العنيف صوب جنوب القوقاز (أذربيجان وجورجيا) ودول آسيا الوسطى الإسلامية، في محاولة لتمثل مصالح الغرب ومنافسة روسيا المنهكة وإيران الصاعدة والعملاق الصيني.

فقد أصبح القوقاز محط الاهتمام الشامل لتركيا بما في ذلك من خلال كسبه عبر جعل الأراضي التركية ممرات لتصدير النفط والغاز. من هنا معارضتها الفعلية للسياسة الأوروبية والأمريكية الساعية لحصار روسيا. وهي مواقف سياسية تعزز فكرة الاحتمال المتزايد للرؤية الجيوسياسية التركية في الاستقلال والسير صوب الشرق، أو على الأقل تذليل أسلوب العمل بمعايير ما أسميته بالمعادلة القلقة التي جرى الحديث حولها أعلاه.

وضمن هذا السياق يمكن أيضا فهم طبيعة آفاق التغير المتراكم في الرؤية الجيوسياسية التركية تجاه إسرائيل. فمن الناحية التاريخية عارضت تركيا فكرة تقسيم فلسطين (عام 1947). لكنها اعترفت بإسرائيل بعد عشرة أشهر من إعلانها بتاريخ 28 مايو «آذار» 1949. ثم أقامت معها علاقات دبلوماسية على مستوى المفوضيات عام 1950. كما عملت بالتنسيق مع إسرائيل من أجل محاصرة المد القومي العربي (للناصرية). واشتركت بصورة فعالة من أجل بناء «حلف بغداد». وفي كافة هذه المظاهر يمكن رؤية ملامح الاندماج بالغرب، والانضمام والاغتراب والابتعاد عن العالم العربي. وقد وظفت إسرائيل كل ذلك من خلال محاولاتها اجتذاب تركيا باعتبارها «أفضل الذخائر الاستراتيجية» لها في المنطقة. وتوجت هذه العملية في توقيع اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل عام 1996.

غير أن مسار الأحداث الذي رافق طبيعة وحجم التغيرات على الصعيد العالمي بعد انحلال الاتحاد السوفيتي قد أخذ يبلور رؤية جيواستراتيجية تركية جديدة تجاه مصالحها القومية الخاصة، تراقفت بدورها مع طبيعة التغيرات في قواها السياسية ونخبها الصاعدة ونظامها السياسي، أدت في مواقفها بهذا الصدد إلى أن تصبح إسرائيل حجر عثرة أمام المصالح الجيوسياسية الإقليمية، لكنها لم تصبح عبئا أمامها وعليه.

مما سبق يتضح، أن المسار التركي صوب رؤية مصالحها الإقليمية هي الصيغة الجديدة لإدراك مصالحها القومية. وهو تحول لم يكتمل في رؤية ترتقي إلى مصاف المنظومة، لكننا نستطيع تأمل بعض ملامحها الدقيقة. بما في ذلك في الفعل السياسي الكبير (تصويت البرلمان في اذار 2003) الذي عارض استعمال الأراضي التركية للهجوم على

اسم المصدر : المجلة

التاريخ: 2008-10-05 رقم العدد: 1495 رقم الصفحة: 32 مسلسل: 31 رقم القصاصة: 4

الرئيس التركي أثناء زيارته لفلسطين ولقاءه محمود عباس.

العراق. بعبارة أخرى، إن أولوية المصالح التركية بدأت تسير صوب التطابق مع مصالحها الإقليمية، أي صوب الشرق أيضا. وهو الباعث العميق الذي يمكن من خلاله فهم سر التوجه الكبير نحو العالم العربي.

العلاقة العربية - التركية .. الاحتمال الأكبر

تدرك الأمم مصالحها في مجرى صراعها الطويل، أي كلما كان التاريخ أكثر تعقيدا ودرامية، كلما أعطى إمكانية أكبر للاتفاق والوحدة، وذلك لأنه يعلم الأطراف أولا وقبل كل شيء إدراك حدود المصالح الخاصة. وهي الحقيق التي قد يكون التاريخ التركي العربي من بين أكثرها تمثيلا في المنطقة. وهو لواقع الذي يمكن تحسس نبضاته في الاندفاع المتبادل بين تركيا والعالم العربي بعد قرن من الفتور والصراع والعداء. إن نعثر على انفتاح متزايد ومتنامي يشكل بحد ذاته مؤشرا على نمو الإدراك الواقعي والعقلاني للمصالح الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية.

فالعلاقة العربية - التركية هي إلى جانب العلاقة العربية - الإيرانية من بين أكثر العلاقات التاريخية والثقافية تنوعا وتشابكا واندماجا. فهي تتمتع بتاريخ سياسي مشترك، ودول مشتركة (خلافة وسلطنات وحكومات). فإذا كان الانفصال ضروريا آنذاك، فإن التجربة التاريخية للقرن العشرين تكشف عن عدم ضرورة الانفصام والفطام. ومهما يكن من أمر هذه القضية، فإن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وطبيعة التحولات العاصفة فيه يكتشف عن حجم المهمات الكبرى التي تقف أمام عادة النظر النقدية بتجربة قرن من الزمن. والأهم من ذلك تأسيس الرؤية المستقبلية تجاه المصالح المشتركة. وهي نتيجة بدأ يتوسع إدراك قيمتها عند الطرفين، الذي قد تكون عبارة أردوغان القائلة إن تركيا تقابل كل خطوة عربية صوبها بعشر خطوات، هو أحد الأمثلة النموذجية بهذا الصدد. وهي عبارة تستوحي أحد الأحاديث النبوية ولكن من خلال تطويعها في مجال "المحبة السياسية".

غير أن "المحبة السياسية" محكومة على الدوام بمصالح كبرى. وكلما كانت هذه المصالح أكثر واقعية وتشابكا وتوسعا، كلما كان بإمكانها فرز منظومة التنسيق والاتفاق والتوحد. وهي منظومة محكومة أولا وقبل كل شيء "بتنظيف" الأرضية السياسية، الذي يمكن رؤية بداياته منذ سبعينيات القرن الماضي. حينذاك بدأت السياسة التركية تسير صوب العالم العربي مع جولة عبد الله غول للدول العربية عندما كان وزيرا للخارجية. ومع وصول حزب العدالة والتنمية أخذت العلاقة تسير صوب معالم أخرى. بحيث أصبح العالم العربي في مجرى عقدين يحتل مكانته الخاصة في أولويات السياسة الخارجية (الإقليمية) التركية.

وهي عملية تتسم بقدر كبير من الثبات وبالأخص بعد زوال بعض المعوقات السياسية الكبرى وإمكانية حل جميع القضايا المختلف عليها بما يضمن للطرفين وحدة المصالح المتبادلة، كما تراه على سبيل المثال في نموذج العلاقة التركية - السورية، والتركية العراقية (مشروع التعاون الاستراتيجي) وتوقيع وثيقة (التفاهم بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي) بهدف تنسيق التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي. كما توسعت العلاقات السياسية والزيارات المتبادلة على مستوى الدول والحكومات والمنظمات والجماعات والأفراد. وتسارعت هذه العملية بتوسع مدى التبادل التجاري والاقتصادي. فقد بلغت حجم الصادرات التركية إلى العالم العربي حوالي 60 مليار.

كما تسعى تركيا إلى رفع مستوى التبادل التجاري الخارجي مع العالم العربي بنسبة 30 في المائة، مقارنة بنسبتها الحالية البالغة 15في المائة. وهو مشروع واقعي إذا أخذنا بنظر الاعتبار إمكانيات

علاقات تركية إسرائيلية نشطة.

الاقتصاد التركي النامي. إذ يعتبر الاقتصاد التركي الأكثر ديناميكية وتطورا بمعايير جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط، رغم معاناته من نواقص وتعقيدات ليست قليلة (مثل العجز المالي والديون الخارجية). لكننا نرى بالمقابل ازدياد الاستثمارات الأجنبية. إضافة لذلك يتميز الاقتصاد التركي بنمو سنوي بلغ الآن حوالي 7.3 في المائة (2003-2007). كما بلغت تركيا الدرجة 18 من بين الدول الأكثر نموا في العالم (بعد بلجيكا والسويد). والدرجة 17 (بعد هولندا وبلجيكا) من حيث الناتج الإجمالي عام 2007 (414 مليار دولار). كما أن اقتصادها يتسم بالتنوع. إذ تحتل الصناعة 22 في المائة (تحويلية بالأساس) والزراعة 13 في المائة والخدمات 65 في المائة.

كل هذه المؤهلات تجعل من التوجه الاقتصادي نحو العالم العربي أحد البواعث القوية لترميم الرؤية الإقليمية التركية المغتربة في غضون عقود طويلة تجاه العالم العربي. من هنا يمكن فهم المواقف التركية القائلة بصعوبة بناء علاقات سياسية متطورة دون علاقات اقتصادية متطورة. كما أن العلاقات الاقتصادية والسياسية المتطورة هي ضمانة وأسس السلام والاستقرار. وهي رؤية أخذت تشاطرها الكثير من الدول العربية، وبالأخص سورية ودول الخليج العربية والعراق.

الإدراك المتبادل لقيمة وأهمية العلاقات الاقتصادية الموزونة بعلاقات سياسية تناسب المصالح الثنائية والجماعية، الإقليمية والعالمية، هي الحلقات التي يمكن رؤية ملامحها الأولية في توسع وتشابك العلاقات التركية العربية. إذ تقف أمام تدفق لرؤوس الأموال العربية إلى تركيا، التي بلغت الآن نحو 36 مليار. كما نلاحظ توسع التنسيق المستمر والفعاليات العديدة الخاصة والثنائية والمشتركة، كما جرى على سبيل المثال بين جامعة الدول العربية وتركيا (نموذج الملتقى الثالث للتعاون الاقتصادي العربي التركي) في إسطنبول، وكذلك موضوع الشراكة العربية التركية في مجالات استثمار النفط والغاز والعقارات والسياحة. إضافة إلى تأسيس مختلف الجمعيات والمنظمات العاملة من اجل تنمية التعاون بين تركيا وبلدان العالم العربي في مجالات العلوم والثقافة والفنون والمجتمع المدني.

تقف الآن أمام تحول كمي قابل للانتقال بالعلاقة التركية العربية إلى مضاف نوعية جديدة. بمعنى تذليل تجربة قرن من الزمن، حامل وبارد لا قيمة له. وفي المقابل يمكننا رؤية ملامح ابعاد جديد في العلاقات التركية - العربية تسير باتجاه ما يمكن دعوته برجوع كل منهما إلى حدوده الطبيعية. وهي حدود تؤدي رغم كل مضارفة الظاهرة إلى زوالها بين العالم التركي والعربي. وهذا بدوره يستلزم إدراكا يتجاوز تجارب الماضي والعمل بمعايير المستقبل. قد يكونه من بين أكثرها واقعية واهمية الآن هو:

- الرجوع إلى النفس والتاريخ المشترك. والأهم من ذلك العمل من أجل المستقبل المشترك.
- إعادة النظر النقدية والعقلانية والعلمية بتجربة قرن كامل من الخلاف والاغتراب.
- التأسيس لرؤية مستقبلية واستراتيجية (أهم مفاصلها في الاقتصاد والاتصال والطرق والزراعة والعلم والثقافة وفتح الحدود.
- العمل من أجل صنع سوق مشتركة عربية تركية. وإنتاج مشترك
- تقريب وتوحيد الرؤية تجاه القضايا الخلافية الكبرى مثل الإرهاب والأمن والاستقرار والحقوق المدنية والثقافية والقومية.
- العمل من أجل ترتيب المثلث العربي التركي (أولا من خلال مثلث تركيا سورية العراق) ضمن المثلث الأوسع العربي الفارسي التركي ■